

١٤٦ / مكر
٤٢١ /



DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyadh University
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

No. : الرقم Date : التاريخ

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٥٥٧١ ق ١٦٩٣ / ١١
العنوان: (شرح منظومة في أصول الفقه)
المؤلف:
تاريخ النسخ: الثالث عشر الهجري
اسم الناسخ:
عدد الأوراق: ٢١ ح
ملاحظات:

٥٥٧١ /

٥٥٧١

(شرح منظومه في أصول الدين) . كتبت في القرن

الثالث عشر الهجري تقديرا .

٥٥٧٩

٢٢٩ ق ٢٥ س ٢٠٥٨ سم

نسخة حسنة ، ناقصة الأول والآخر ، فداها

نسخ مقتصد

أصول الدين بـ أ تاريخ النسخ

١١٦٩٢
٥١٤١٥/١٧٤٩

بقوله **و** لما يجب شرعا اعتقاد الله تعالى أي
 مطلق **أن أراد** به خيرا **وعنه** الذي سبق به إرادته في الازل
 أن المراد لا يتخلف عن الإرادة لأنه لو تخلف أعطاه الوجود به
 لزوم الكذب والسفاهة والتخلف والتبديل في القول وهو خلاف
 قوله تعالى أن لا تخلف الميعاد ما يبدل القول لدى الثواب
 فضل من الله تعالى وعده الخطيئة فيقول به لأن التخلف في الوعد
 نقص يجب تنزيهه تعالى عنه بخلاف الوعيد فإنه لا يستحق الإخلال
 فيجوز عليه سبحانه أنه لا يقضي به من أوعده إياه لا التخلف في الوعيد
 لا يعد نقصا بل يعد كراما يمدح به والكريم إذا أخبر بالوعد
 فاللائق بكرمه أنه يبنى أخباره به على المشيئة وإن لم يصرح بها
 بخلاف الوعد فإن اللائق بكرمه أنه يبنى أخباره به على الجزم
 هذا ما ذهب إليه الأشاعرة وذهب الماترية به إلى امتناع
 تخلف الوعيد كالوعد وجعلوا الآيات الواردة بمفهوم الوعيد
 محصورة بأطوار من الحفظ والثناء **وأنشأ** إلى اختلافها أيضا
 في السعادة والشقاوة بقوله **وكلما يجب** اعتقاده أن يكون
فوق السعيد أي ظفه بحسن الخاتمة وإيمان الموافقة **عنه**
تعالى في الازل على ما ذهب إليه الأشاعرة والازل عبارة عن عدم
 الأولية أو عن استقرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية
 في جانب الماضي **لا الشقي** أي شقاؤه ووقوعه في سوء الخاتمة وكفرا
 موافقة أزل في عنده تعالى مثل سعادة السعيد **ثم لم يبد**
 كل واحد عما ختم له به **والا** لزوم انقلاب العلم جهلا وتبديل
 الإيمان كفرا بعد الموت وعكسه وهو **يبدل** إلى الاستمالة
 ومراد المصنف رحمه الله تعالى أن السعادة والشقاوة أدليتان
 أي قديتان في الازل لا تتغيران ولا تبدلان فالسعادة
 أطول على الإيمان والشقاوة أطول على الكفر لتعلق العلم الازل بها

كذلك فالسعيد من علم الله تعالى في الازل موته على الاسلام
وان تقدم منه كفروا الشقي من علم الله في الازل موته على الكفر
وان تقدم منه اسلام ويتبرق على السعادة الخلود في الجنة ولو ابعده
وعلى الشقاوة الخلود في النار وتوابعه وعلى هذا يصح ان تقول اننا
بؤمن ان شاء الله تعالى نظر الحال وعند المائر ربه لا يصح ذلك
نظرا للحال اذ السعيد عندهم هو المسلم والشقي هو الكافر والسعادة
الاسلام والشقاوة الكفر في صور في السعيد ان يشقى بان
يرتد بعد الايمان ويسعد الشقي بان يؤمن بعد الكفر فليس محل
من السعادة والشقاوة اذ لا يابل تتغيران وتبدلان والخلف
لفظ لان الاشعرى لا يحيل ~~المراد~~ اراد المراد المسلم الخير المعصوم
والاسلام الكافر الخير المقوم عليه بالشقاوة والمارية لا يجوز
الارتداد على من علم الله موته على الاسلام ولا الاسلام على
من علم الله موته على الكفر ثم اشار الى المسئلة المذمومة عندهم
بمسئلة الكسب فقال **وعندنا** اهل السنة والحق خلافا للجبرية
والمعتزلة المردود عليهما بقوله فليس مجبور الخ **العبد** المراد به
كل مخلوق يصدر منه فعل اختيار **كسب** لا فعاله الاختيارية
فالكسب ما يقع به المقدر وبالاصحة انفراد القادر به او ما يقع به
المقدر في محل قدرته بخلاف الخلق فانه ما يقع به المقدر مع صفته
انفراد القادر به او ما يقع به المقدر في كل قدرته او ما يقع به
المقدر في كل قدرته فالكسب لا يوجب وجود المقدور وان
اوجب انصاف الفاعل بذلك المقدر **وكلفا** به العبد أي الزمه
الله بسببه فعل ما فيه كلفة لا انما يعلم بالبرهان ان لا خالق
سواه تعالى ~~وهو كذا~~ وان لا تأثير الا للقدرة القديرة وهم
بالضرورة ان القديرة الحادثة كسبها ~~انما هي حقيقة~~
تعبير تتعلق ببعض افعالها كالصعود دون البعض

كالسقوط

كالسقوط فيسمى اثر القدرة الحادثة كسبا وان تعرف حقيقة
ونفهم من قوله كلفا رد مذهب الجبرية **ولم يكن** العبد **موجبا**
في المقدور قاترا ختراه ولما راد له ومرد النظر ان مذهب اهل السنة
ان العبد كسبا لا فعاله يتعلق به التكليف من غير ان يكون موجبا
وخالفها بها وانما له فيها نسبة الترجيح كالميل للفعل او التردد
والاصل في ذلك قوله تعالى وخلق كل شيء فقدره تقديرا والله
خالقكم وما تعملون ولو كان العبد خالقا لا فعاله لكان عالما بتفصيلها
والوزم باطل فالمرزوم كذلك **فلتفرقا** هذا الحكم الخفي لا دراهم ظهوره
عنه ~~فثبت~~ مثبت الوحدانية ~~فثبت~~ المحضة له تعالى وهذه النسبة
هي التي اصلحها استاذنا رحمه الله تعالى في البيضة بيده وفي احسن
من المداولة في ايدي الناس قال وبما صنعتي ان اشرح عليها الاغنية
الاصل عن كونه على ذلك بطرق اصله وفهم من قوله ولم يكن موجبا
مذهب المعتزلة لكن القوم لا يكفون الا بالتفريح في مقام
رد المذاهب الفاسدة فلذا اشر الى رد مذهب الجبرية بقوله
فليس مجبورا أي واذا علمت وجوب ثبوت كسب العبد بافتقاره
فاعتقد ان العبد ليس مجبورا **ولا اختيارا** له في صدور جميع افعاله
عنه التي من جملتها كسب السابق كما زعموا انه منبع ظهورها
لحيث معلق في الهواء، تيمم الرياح يمينا وشمالا فالحق انما
عندهم في افعالها بمنزلة الجرادات لا تتعلق بها قدرها لا ايجادا
ولا اختراعا ولا تشاؤلا ولا كسبا فافانوا جب اعتقاده ان
بعض افعالها صادر عن اختياره وبعضها الاخر عن اضطراره
فما يجده كل عاقل من الفرق الضرورية بين مركتي يد المربعش
الارتعاشية والارادية حال تناول بعض الاشياء واستار
الى مذهب المعتزلة بقوله **و** الواجب اعتقاده ايضا ان العبد
ليس كذا يفعل اختيارا أي لا يخلق كل فرد فرد من جزئيات

فعله الاختيار للاجماع على انه لا خالق غيره سبحانه وتعالى
واستناد جميع الامكنات الى قدرته تعالى وارادته وعلوه الارزاقات
وعلمه من وجوب انفراد تعالى بالخلق بالاختيار ونفي تأثير العبد
فيما يشره من الافعال بطلان دعوى ان شيئا يؤثر بطبيعته
او بقوة فيه وانما الله تعالى بحسب جبر العادة يخلق ذلك ولا يشتر
عنده لايه كالستر عند اليبس والرس عند الشرب والاحتراق
عند ثمانية النار ثم فرغ على وجوب انفراد تعالى بخلق افعال
العباد وانه لا تأثير لهم فيها سوا الكسب فقال اذا علمت انه
سبحانه وتعالى هو الخالق لا فاعلا وحده خيرا طانت او شرا وان
قدرتنا المحدثه ليست موثرة في افعالنا فاعلمنا انه تعالى
ان يتبنا على الخير والطاعة **فانما** ثابته **انما هي** **ففضل** اي
يفضله الخالص وهو العطاء عن اختيار لا عن اجاب كما يقول
الحكام ولا عن وجوب كما يقوله المعتزلة **وان يعذب** **ففضل** اي
اي فتعذبه بعد له الخالص وهو وقع الشئ ومن غير اعتراض
على الفاعل وليس ظما ولا جورا ولا **واجبا** عليه تعالى
ان يفعل لان جميع الكائنات التي من جملة الثواب والعقاب
مملوكة له تعالى تاسي عن قدرته واداره فليس لها سبب
عقل او ناطق او عاقل او عاصية اماراتان مخلوقتان له تعالى فلا
على ما اختلج به من ثواب او عقاب حتى لو عكس ذلك لكان
او اثاب او عاقب بلا سبق اماره لكان ذلك منه تعالى حسنا
لا يسأل عما يفعل الا ان الخلف في الوعد نقص لا يجوز ان ينسب
اليه تعالى فينتيب المطيع اليه انما الوعد بخلاف
في الوعد فانه فضل وكرم يجوز اسناده اليه تعالى فيجوز ان
ان لا يعاقب الغاصي ثم اشار الى المسئلة المترجمة في كتبه
بمسئلة وجوب الصالح والاصح فقال **في** **نفس** اي المعتزلة

وان لم يتقدم لهم ذكر لشبهة هذا المذهب عنهم **ان الصالح**
يعني فعله بالعباد **واجب عليه** تعالى فتركه بخل ونسفه يستحق به الذم
وفعله حكمة ومصلحة يستحق به ان يزين الظاهر فاسد الباطن لانه
لو وجب عليه تعالى الاصل لعباده لما خلق الكافر الفقير المعذب
في الدنيا بالفقر وفي الآخرة بالعذاب الا انهم لم يخلد سيمما البتة
في الدنيا بالاسقام والخن والافات وايضا لو وجب عليه الاصل
لما بقي لتفضيل محار ولم يكن له تعالى خيرة في الانعام وهو باطل
لقوله تعالى وريدك يخلق ما يشاء ويختار يخلص برحمته من يشاء
ما اي ليس **عليه** تعالى الخلقه شئ **من** فعل او ترك
لان افعاله كلها جائزة بالنظر الى ذاتها واقعة على وجه الاحسان
والفضل او على وجه المرافضة والعدل لا يجب منها شئ عقلا ولا يستحيل
ولانه تعالى فاعل بالاختيار ولو وجب عليه فعل او ترك لما كان مختارا رقيقه
لوان **الخلق** المختار هو الذي يتأق منه الفعل والترك ونبه على فساد
ما ذكر بقوله **المير** اي المعتزلة باصا لهم **ايلا** **تعالى** **الاطفا** **لا**
جمع طفل وهو من لم يبلغ الحلم **وشبهها** **والحق** فانه لا يقع لهم في انزال الاشياء
بهم **ما دار** **الام** اي احذر عقاب الله تعالى النازل بهم على ضلالهم
ثم رد على المعتزلة ايضا في قوله **ان الله تعالى يمنع عليه ارادة الشرور**
والقبائح زعموا انهم ارادوا من الكافر الايمان وان لم يقع منه لا الكفر
وان وقع وكذا ارادوا من الفاسق الطاعة لا الفسق حتى ان اكثر ما يقع من
العباد خلا فمراده تعالى بنوا ذلك على صلحهم الفاسد من الحسن والقبائح
المقليات بقوله **وجاء** **عقلا** **عندنا** **عليه** **تعالى** **خلق** اي رادة ايجاد
اشتر باجرائه على ايدي العباد وهو ما يعبر عنه بالقبائح وهو ما يكون
متعلق الذم في العاقل والعقاب في الاصل **و** ارادة خلقه الخير كذلك وهو
ما يعبر عنه بالحسن وهو ما يكون متعلق المديح في العاقل والنواب في الاصل
والاحسن تفسيره بما لا يكون متعلقا للذم والعقاب يشمل الجاه وهذا واقع

فان قيل

عندنا برضاة تعالى وحسنه أي ترك الأعتراض على فاعله
والقول بخلافه لما على فاعليه من الأعتراض قال تعالى
والأبرضى لعباده الكفر أن الله لا يضر بالفسق شيء
وملاها وأوقع عندنا بأرادته تعالى لأن أدارته تعالى
متعلقة بكل ممكن كائن غير متعلقة بما ليس بكائن لقوله
عليه السلام ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ويلزم
على ما ذهب إليه المعتزلة أن أكثر ما يقع في ملكه تعالى غير مآدله
ومثل الخيرة والنشر على طريق اللغز والنشر المستوشق مثل الخيرة
بقوله **كالإسلام** أي كإدارته تعالى خلق الإسلام فيمن شاء من
عباده ومثل الشر بقوله **وجهن الكفر** أي وكإدارته تعالى خلق ما ذكر
فيمن أراد من عباده وتقدم تعريف الجهن وانقسامه إلى بسيط
ومركب والكفر ضد الإيمان فهو انكار بحج النبي صلى الله عليه
وسلم به من الدين بالضرورة أو ما يستلزمه كالفاء المصغرة في
الفاذورات **وواجب** شرعا علينا معاشر المكلفين **أي** تصديقنا
بالقدر أي بتقدير الله سبحانه الأمور وأما طه بها علما وهو
عند المشافرة أي جاد الله تعالى الأشياء على قدر مخصوص
وتقدير معين في ذواتها وأما لما طبق ما سبق به العلم وعند
الما ترديدية تحديده تعالى أن لا كل مخلوق بمحنة الذي يوجد به
من حسن وقبح ونفع وضرر وما يحويه من زمان ومكان وما يترتب
عليه من طاعة وعصيان وتوابع وعقوبات وغفران والظواهر أنه
أختلاف عبارة فهما واجعا في قول بعضهم المراد من القدر أن
إن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ثم أوحد
ما سبق في علمه أنه يوجد قبل حدوثها من علمه وقدرته وبره
وأرادته **وبالقضاء** أي وبقضاء الله تعالى وهو لغة الحكم
وطرفه الما ترديدية بانه الفعل مع زيادة أحكام والإيمان بالقضاء

والقدر يستند على الرضا بها والمقصود بيان وجوب اعتقاد عموم
إرادة الله تعالى وقدرته وعلمه تامر من الكل بخلافه تعالى وهو
يستند على العلم والقدرة والإرادة لعدم الإكراه والأجبار
والرد على المعتزلة لأنهم هم القدرة وهم قدرتيان الأولى
وهي تنكر سبق علمه تعالى بالأشياء قبل وجودها وترغم أن الله
تعالى لم يقدر الأمور أن لا ولم يتقدم علمه تعالى بها وإنما يأنفها
علما حال وقوعها وهو لا يقرضوا قبل ظهور الشافعي رضي الله
تعالى عنه وقد رية ثانية وهم مطبقون على أنه تعالى عالم بأفعال
العباد قبل وقوعها لكنهم خالفوا السلف فزعموا أن أفعال العباد
مقدورة لهم وواقعة منهم على وجه الاستقلال بوسعهم الأقدار
والممكن وهو مع كونه مذهبا باطلا أخف من المذهب الأول والزام
الشافعي أي أنهم بقوله إن سلم القدرة العلم خصموا إذا يقال لهم
أنهم فيكون أن يقع في الوجود خلق ما تضمنه العلم فإن ضحوا وافقوا
وأن أجادوا الزعمهم لنسبة الجهل إليه تعالى الله عن ذلك علوا
كبير أخا بالاولى ومراد الناظم الرد عليهم فقط لا يتكرر
مع قوله السابق في الخلق لعبده وما عمل والأدلة القطعية من
الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وغيرهم متظاهرة على ثبوتها
قدرة سبحانه وتعالى وأشار بقوله **ما أتى في الخبر الحديث** يعني
الحديث أني أتى دليل ذلك سمعني ثم شرع في بيان ما وقع فيه النزاع
من مسائل الاعتقاد فقال **ومنه** أي ومن بعض جزئيات التي ترعقلا
عليه تعالى بمعنى أن العقل إذا خسر ونفسه لم يحكم بافتناع ولا بوجود
أن ينظر أي الله تعالى **بالأبصار** جمع ينظر بمعنى المحل الذي يخلق الله
تعالى فيه الأبصار عادة عند وجود شرطه أو القوة الخارقة لله
تعالى كذلك ما لم يرده برهان عن ذلك يعني أن أهل السنة ذهبوا إلى أنه
تعالى يجوز أن يرى والمؤمنون في الجنة يرونه منزها

عن المقابلة والجهة والمكان إذا الرؤية على مذهب أهل الحق قوة
يجعلها الله تعالى في خلقه لا يشترط فيها اتصال الأربعة ولا مقابلة
المرئي ولا غير ذلك ولكن صيرت العادة في رؤية بعضنا بعضا بوجود
ذلك على جهة الاتفاق لا على سبيل الاشتراط فلذا كانت الرؤية
جائزة لا مكانا بدليل السمع المشار إليه بقوله إذا جاز عقلت ولا يلزم
من رؤية تعالى أثبات جهة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
بل يراه المؤمنون لا في جهة كما يقولون أنه لا في جهة وخالف في ذلك
جميع الفرق فأما المعتزلة بناء على أنها لا تتعلق عقلا إلا بما هو في جهة
ومكان ومسافة مخصوصة متمسكين بشبهة عقلية أقواها شبهة المقابلة
وتقريرها أنه تعالى لو كان مرييا لكان مقابلا لمرئي بالضرورة فيكون في جهة
وحيز وهو محال وكان أماجوها أو عرضا لا في التخييل بالاستقلال جوهرها
وبالبتعية عرض ولكن المرئي أما كله فيكون محدودا امتناها محصورا
وأما بعضه فيكون متبعضا متجزئا إلى غير ذلك وهذه الشبهة أشار إلى جوابها
بقوله **لكن** النظر الحاصل بحاسة البصر للرأين **يكفي** أي تكيف
المرئي من مقابلة وجهه ومسافة مخصوصة وأما جهة به بل يجب بل يجب
تجرده عنه فإن الرؤية نوع من الإدراك فيخلق الله تعالى متى شاء ولا في
شيء شاء فالمراد بالخالف في الكيف وجوب خلوص رؤية الواجب تعالى عن
الشرائط والكيفيات المعتبرة في رؤية الأجسام والأعراض وتوسكو
أيضا بشبهة سمعية أقواها قوله تعالى لا تدركه الأبصار وهو يدرك
الأبصار وتقريره تقرير التمسك به الذي تعرض لجوابه أن نفى إدراكه
تعالى بالبصر وأردمورد القبح به مدرج في أثناء المدح فيكون تقييده
وهو الإدراك بالبصر نقضا وهو على الله تعالى محال وهذا الوجه يدر
على نفى الجواز وأشار إلى جواب هذه بقوله **ولا انحصار** يعني أن يقول
أنه تعالى يرى بمعنى أنه يكشف للأبصار أنكتشافا تاما عند الرائي بلا
أحاطة ولا انحصار له عنده لاستحالة الحدود والنهايات والوقوف

على حقيقته كما هو محل النفي في الآية الشريفة وبيانه أنا لا نسلم
أن الإدراك في البصر في الآية الكريمة هو مطلق الرؤية بل هو رؤية
محصومة وهي التي تكون على وجه الاحاطة بحوائج المرئي فالإدراك
النفي في الآية أخص من الرؤية ملزوم لها بمنزلة الاحاطة من العلم فلا يلزم
من نفى الإدراك على هذا نفى الرؤية ولا من كون نفيه مدحا كون الرؤية نقضا
وعلى بقوله أن ينظر **للمؤمنين** لتفهمه معنى الإنكشاف أي أنكتشافه
تعالى بحاسة البصر أنكتشافا تاما لكل فرد فمن مدح حكوماته بالتصافه
بالإيمان والتصديق الشرعي سواء كلف به بالفعل أو كان صالحا للتكليف به
فخرج به الكفار وأما فقون فلا يرونه تعالى لقوله تعالى كلا أنهم عن ربهم يومئذ
مجبورون فمجبورون ولا أنهم ليسوا من أهل الأكرام والتشريف وقيل أنهم
يرونه سبحانه وتعالى ثم يجيبون عنه فتكون الآية حسنة عليهم وجعل النبوة
محل الخلاف في المتأفق وأما الكافر غيره فلا يراه اتفاقا كما لا يراه سائر الحيوانات
غير العقلاء ويدخل الملائكة ومؤمنون الجن والأمم السابقة والهيئات
والآله والجانين الذين أدرهم البلوغ على الجنون وماتوا عليه ومن أنصف
بالتمهيد من أهل الفترة بأنه إيمان صحيح أذهو في حكم ما جاء به الرسول
في الجملة بناء على أن رجال غير هذه الأمة يرونه في الجنة وهي محل الرؤية من
غير خلاف وأما رؤيته في عرشات القيامة ففي السنة ما يقتضي وقوعها
للمؤمنين فيها وهو الصحيح والمحول عليه في أثناء الرؤية عند أهل السنة
أما هو الدليل السمي ذلك الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب
فآيات كثيرة منها ما أشار إليه بقوله **أن يجاز عقلت** أي حكمت بجواز
الرؤية وأما ما عقلت لا أن الله تعالى علقها بوجود امرجائر عقلا وهو
استقرار الجبل حين سأل موسى عليه السلام رب أرني نظرا اليد
قال لن تراني ولكن أنظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني
وتقرير الدلالة منه أنه أشار إلى قياس حذف كبراه للعلم به ترتيبه
الله تعالى علق رؤية زانه المقدسة على استقرار الجبل حال علقه تعالى

له وهو أمر ممكن في نفسه ضرورة وكل ما علق على الممكن لا يكون إلا ممكنا
لأن معنى التعليق الأخبار بات العلق يقع على تقدير وقوع المعلق عليه والمحال
لا يقع على شيء من التقدير فالقول ممكن لكن الرؤية ممكنة تزم الخلف في خبره
تعالى وهو محال ولو كانت ممكنة في الدنيا لما سألها موسى عليه السلام
ولا يجوز على أحد من الأنبياء الجهل بشيء من أحكام الألوهية وخصوصا
بما يجب له تعالى وما يستحيل ومنها قوله تعالى وجوده يؤخذ ناضرة إلى ربها
ناظرة قال مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه لما حجب أعداء فلم يروه تجل
لأولياءه حتى رأوه ولولم يرا المؤمنون ربهم يوم القيامة لم يعرفوا الكفار بالجار
فقال كلاً منهم عن ربهم يؤخذ لم يورث وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه
لما حجب الله قوماً بالخط رد على أن قوماً يرونه بالرضا ثم قال أما
والله لولم يورث محمد بن أدريس بأنه يرى ربه في المعاد لما عبده في
دار الدنيا وقال محمد بن الفضل كما يجبهم في الدنيا عن نور توحيدهم
في الآخرة عن رؤيته وأنا السنة **فكحديث** أنهم سترت قلوبهم
ربكم كما ترون كاترون القمر ليلة البدر وأنا الإجماع فهو أن العناية
رضي الله تعالى عنهم كانوا مجمعين على وقوع الرؤية في الآخرة وإن
الآيات والأحاديث الواردة فيها محمولة على علمهم من غير
تأويل وهذه الأدلة السمعية أطبق أهل السنة على أن رؤية
الله سبحانه وتعالى جائزة عقلاً وأهمية سمعاً وبيان الدليل العقلي
على جوازها بطريق الاختصار **ص** أن البارئ سبحانه وتعالى موجود
وكل موجود يصح أن يرى فالبارئ عز وجل يصح أن يرى **هذا** كما علمت
ورؤيته سبحانه **الختار** وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
لأنه خير البرايا فلم تقع لغيره ولا لموسى عليه الصلاة والسلام في
الدنيا من الدولتين المستحقة لسبقها للآخرة أولدونها من الزوال وحقيقتها
ما على الأرض من الهواء والجو ما قبل الآخرة ومعه الإشارة إلى وجهه اخضر من
جوار الوقوع وبيانه أن معني **ثبت** أي حصلت ووقعت لنبينا صلى الله عليه

وسلم في الدنيا لليلة **الأسرار** والوقوع يستلزم الامكان بخلاف
العكس والراجح عند أكثر العلماء أنه صلى الله عليه وسلم رأى ربه
سبحانه وتعالى بعيني رأسه لحديث ابن عباس وغيره وهذا لا يؤخذ
إلا بالسماح منه صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي أن يشك في
وثاقته عابثة وقوعها له صلى الله عليه وسلم قدم ابن عباس
عليها لأنه ثبت حتى قال عمر بن راشد ما عابثة عندنا بأعلم من ابن
عباس وأما حديث وأعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا فإنه وإن
أفادت الرؤية في الدنيا وإن جازت عقلاً فقد امتنعت سمعاً لكون
من أثبتتها للنبى صلى الله عليه وسلم له أن يقول أن التكلم لا يدخل
في عموم كلامه ولم تثبت في الدنيا لغير نبينا صلى الله عليه وسلم
على ما في ذلك من الخلاف ومن أرواها غيره في الدنيا بقطة فهو ضار
باطفاق المشايخ وذهب الكواشي والمهدوي إلى تكثيره ولا تراعى في
وقوعها ضاماً ومحتماً فإن الشيطان لا يمثل به تعالى كالأنبيا عليهم
الصلاة والسلام واختلف في وقوعها لأولياء على قولين للشمسرى
أرجحهما المنع لما فرغ من الإلهيات شرع في النبوات **فقال**
وضنه أي ومن أفراد الجوار العقلي **الرسال** الله تعالى
جميع الرسل أي رسل البشر من آدم إلى محمد عليهم الصلاة والسلام
إلى المكلفين من الثقلين ليبلغهم عنه أمره ونهيه ووعدته ووعدته
وليبيّنوا لهم عنه سبحانه وتعالى ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا
والدين مما جاؤا به حتى تقوم الحجة عليهم بالبينات وتنقطع عنهم سائر
التعللات ولأن أهلنا هم بعد آب من قبله لقوا ربنا لولا أرسلت إلينا
رسولاً وما كنا معذرين حتى نبعث رسولاً رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون
للبشر على الله حجة بعد الرسل وإذا علمت أن الأرسال مما يجوز
في حقه تعالى فعله وتركه **فلا وجوب** له أي للمكلف عليه تعالى خلاف
لكمال الفلاسفة والمعتزلة لا يجب عليه شيء الخلقه **بل** أرسلهم أمّا هو

بمقتضى العقل أي بخالفه الأحسان مما يحسن فعله ولا يقع منه تعالى
 تركه **لكن** لا يلزم من كونه جائزا أن يكون الإيمان به كذلك بل **هذا**
 المذكور من وقوع الأرسال والمرسلين **أي** **أيماننا** الشرعي **قد وصابنا** علينا
 تفصيلا بمن علم منهم تفصيلا وأجمالا بمن علم منهم كذلك قال الله تعالى
 آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه الآية والآية الأولى كما يفهم من
 المتن أن لا يتعذر من حصصهم في عدد معين لقوله تعالى فهم من
 قصصنا عليك وفهم من لم نقصص عليك ولأنه لا يؤمن أن يدخل
 فيهم من ليس منهم ويخرج بعضهم وحديث الأنبياء مائة ألف وفي
 رواية وفي رواية مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا الرسل منهم ثلثمائة
 وثلاثة عشر وفي رواية وأربعة عشر فتكلم فيه مع كونه خبرا حادوا إذا
 عرفت أن الأرسال جائز عليه تعالى وأن الإيمان به واجب
قد عندك **هوى قوم** أتبعوه أي اعتقادهم الباطل الذي زين
 الشيطان لهم فانه **بهم قد لعبا** الهوى أي تلاعب بهم لا يغيرهم
 فأوقعهم في البع والمعاصي أو الكفر فانكروا الأرسال وأحالوه
 كالسمنية أو أجابوه كالمعتزلة والحكا والرهبر عند الإطلاق ينصرف
 إلى الميل إلى خلاف الحق غالبا نحو ولا تتبع الهوى سمي هوى لأنه
 يهوى بصاحبه في النار ثم شرع في شرح قوله فيما سبق ومثل
 ذلك الرسله مقدما الواجب لشرفه فقال **وواجب عقلا وفي حقهم**
 أي الأنبياء لعمومه لأن معظم هذه الأحكام لا تختص بالرسول
 وقوله **الأمانة** أي وما عطف عليها وهي اتصافهم بحفظ الله
 سبحانه فلا يهملهم وبوأهم ولو في حال الضيق من التلبس
 بمنهى عنه ولو نهي لأمة أو كونهم لا يتصور أن يكونوا عند
 الله إلا كذلك لأنه لو جاز عليهم أن يخونوا الله تعالى بفعل
 محرم أو مكره لما كان أن يكون ذلك المنهى عنه مأمورا به لأن
 الله تعالى أمرنا باتباعهم في أفعالهم وأفعالهم وأحوالهم

مرفوع

من غير تفصيل وهو لا يأمر بمحرم ولا مكره فلا يكون أفعالا ليس
 محرم ولا مكره ولا خلاف الأولى **ومن الواجب في حقهم صدقهم**
 أي مطابقة حكم خبرهم بواقع أحوالهم أو سلبا لقوله تعالى وصدق
 الله ورسوله ولأنه لو جاز عليهم الكذب لجاز الكذب في خبره
 تعالى لتصديقهم أي أنهم بالعمدة النازلة منزلة قوله تعالى صدق
 عبدي في كل ما يبلغ عني وبصدق الكاذب من العالم يكذبه محض
 كذب وهو محال عليه تعالى فلم يروى وهو جواز الكذب عليهم كذلك
وصف أي وضم له أي لما يجب لهم **القطاة** بمعنى التفتن والتيقظ
 لا التام الخصوص وأما جملهم وطرق أبطال دعواتهم الباطلة
 والظاهر اختصاص هذا الواجب بالرسول لقوله تعالى وتلك
 حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه يا نوح قد جاءكنا وجاهدناهم بالنار
 هي أحسن والغفل الآية لا تكنه إقامة الحجة ولا أنهم شهوة الله
 على العباد ولا يكون الشاهد مغفلا **ومثل** أي الواجب المتقدم
 في الواجب العقلي في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام
تبليغهم لما أتوا أي لجميع ما جاءوا به من عند الله وأرسلوا التبليغ
 للعباد في شراعتهم اعتقاد أنهم بلغوه إليهم اعتقاديا كان أو عمليا
 بل دماغ على عصمتهم من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ ولو في
 قوة الخوف ولو جاز عليهم كتمان شيء لكانت رتبهم الأعظم
 صلى الله عليه وسلم وعليهم قوله تعالى وتحقق في نفسك ما الله
 صديقه وتحشي الناس والله أحق أن تحشاه كيف وقد أنزل
 عليه نبيه الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك رسالا مبشرين
 ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكتمان
 البعض يفتون لأقامة الحجة وما ذكره الناظم رحمه الله تعالى
 شروط عقلية للنسبة وشروطها الشرعية العادية البشرية
 والحرية والذكورة وكمال العقل والذكاء وقوة الرأي

ولوفي الصبا كعيسى ويحيى عليهما السلام والسلامة عن
كل ما ينفر عن الاتباع حين النبوة ومنها كونه أعلم من
جميع من بعث اليهم بأحكام الشريعة المبجوت بها أصلية أو فرعية
واختلفوا في اشتراط البلوغ مع اتفاقهم على جواز أن يبعث الله
نبيا صغيرا كنهم اختلفوا في الوقوع وعدمه فذهب إلى الأول
الفخر الرازي مستند إلى أن عيسى ويحيى وضعه ابن العربي وآخرون
وتأولوا إلا يتبين على أنها أخبار عما سيجي لهما حصوله
لأنها حصل لهما بالفعل والله أعلم ثم شرع في ثانی أقسام الحكم
العقلی المتعلقة بالرسول عليهم السلام فقال **ويستعمل في حقهم**
ضد ما يعنى الصفات الأربعة الواجبة التفرغ منها وهي الخيانة
والكذب والبلاهة والغفلة وعدم الفطنة وكمثال شئ مما أمروا
بتليغه وأشار بقوله **كارو** إلى القول عليه في دليل امتناع ما ذكر
عليهم إنما هو الدليل السمعى لا العقلى أى حكمنا باستحالة
ما ذكر في حقهم حكما ثلثا رواه العلماء ونقلوه كتابا وسنة وإجماعا
ولا شد في جواز الإغناء عليهم لأنه مرض والمرضى يجوز عليهم
بخلاف الجنون قليله وكثيره لأنه نقص ويحق به العسر ولم يعمى
قط ولم يثبت أن شجبا عليه السلام كان ضريرا ويعقور عليه
السلام إنما حصلت له عشاوة وزالت وأما تسهوه فهو ممتنع
عليهم في الأضداد البلاغية وغيرها كالأقوال الدينية الانشائية
ويجوز في الأفعال البلاغية وغيرها وأما النسيان فهو ممتنع
في البلاغيات قبل تبليغها قولية كانت أو فعلية وأما بعد التبليغ
فيجوز نسيان ما ذكر عليهم لحفظه بعد التبليغ وجوب ضجاء على المبلغ
لعمل به وتبليغه ولا يمنع عليهم نسيان المنسوخ مطلقا لا قبل التبليغ
ولا بعده وأشار إلى ثالث أقسام الحكم العقلى المتعلقة بالأنبياء عليهم
السلام والسلامة بقوله **وجاز** وهو ما لم يجب عند العقل

ثبوته

ثبوته لهم ولا نفيه عنهم بل يهمل عنده وجوده لهم وعدمه فيجوز
عقله وشرعا في **حقهم** أى الرسل عليهم الصلاة والسلام أجمعين
خصوصا سيدهم الأعظم **كالا** **كل** والشرب الخلد والنوم من كل
عرض للبشرى ليس محرما ولا مكروها ولا مباحا من ديار ولا
ضرما ولا مما تعافه إلا نفسى ولا مما يؤدى إلى النفرة سواء كان من توابع
الصحة ولا يستغنى عنه عادة كما مثله أو **ويستغنى عنه كالحاج للنسب**
بناء على أنه من باب التقه أو بحسب النفس عنه بناء على أنه من باب
القوت فيجوز عليهم وطء النساء بالملك مطلقا مسلمات أو كآليات
لأجور سيئات وبالكل ما عدا الكتابة والجورسية وما عدا الأمانة
ولو سلمة لأنها إنما تتلخخ خوف البغى أو عدم الطول والثاني منتف
بالبدنية والاول كذلك العصى كما أشار إليه بقوله **في حال الحيل**
أى الجواز لا في حال حرمة ولا كراهة ويتبعه أنهم لا يطونز به
صائيات صوما مشروعا ولا معتكفات كذلك ولا حائضات ولا في
حال نقاس ولا اهرام ولا في حال رؤيا واعتلام ولما كانوا من البشر
وأرسلوا إلى البشر وكان طواغيتهم خالصة للبشرية يجوز عليها من
الإقبات والتغيرات ما يجوز على البشر وهذا لا يفسد نفقة تقيصة
فيه وأما بواطنهم فمن جهة غلبته ذلك معصومة منه متعلقة
باللأ الأعلى والملك لا أحد لها عنهم وتلقيها الوحي وهو ثم شرع
في بيئات ما أجمله من المنطوق به في قوله والنظر فيه الخلف بالتحقيق فقال
وجامع وهو ما يراد من اللفظ **الذي قرأ** أى جعل في قرار وحل
يرجع إليه فيه وهو جميع العقائد الإيمانية الواجبة الاعتقاد شرعا
مراجعة إلى الألوهية والنبوة وهويها وجواز واستحالة
شهاد **الاسلام** أى معنى الشهادتين اللتين هما الجزأ الأعظم
من معنى الاسلام أو اللتين لا يحصل الاسلام إلا بهما واللتين
قد لا على الاسلام فهو من أضافه الجزأ إلى الكل أو السبب

لنسب أو الدال للمدلول وبيان ما ذكره أن الجملة الأولى أثبتت
الألوهية له تعالى ونفها عن كل ما سواه وحقيقة الألوهية وجوب
الوجود والقدم الذاتي وتلزم منه استغناءه عن كل ما سواه وأفقار
كل ما سواه إليه كما يجب له البقاء وخالفه للمخات والقيام بالذات
والنزاهة عن النقائص كالأغراض في الأفعال والأحكام وعن وجوب
شيء ما عليه تعالى فلا يكون مستلزما بفعله أو تركه فلا يثبت له تعلق
الاستغناء المطلق ووجوب افتقار المحركات إليه ليستلزم وجوب
حياته وعموم قدرته وإرادته وعلمه ووحدته وعدم تأثير شيء سواه
تعالى في شيء منها ومتى وجبت هذه الأمور له تعالى استحالته نقائصها
عليه تعالى وجاز ما سوى ذلك في حقه تعالى فقد اشتملت الجملة الأولى
على أقسام الحكم العقلي الثلاثة الرجعية إليه تعالى ويؤخذ من الجملة
الثانية وجوب الإيمان بسائر الأنبياء والرسل والخلق والكتب
المستوفى السماوية واليوم الآخر وما فيه إذ التصريح برسائله
صلى الله عليه وسلم يستلزم بعد تصديقه في كل ما جاء به من جملة
ما ذكره يعلم منه أيضا وجوب صدقهم واستحالة الخيانة والكذب
عليهم وجواز جميع الأعراض البشرية التي لا تنقص مراتبهم عليهم
الصلاة والسلام وهذه جملة أقسام الحكم العقلي المتعلقة
بالرسل عليهم والسلام ولهذا المعنى جعلها الشارح ترجمه عمافي
القلب من الإيمان ليس على الانقياد الظاهر للسلام ولم يقبل
من أحد الإيمان مع القدرة عليهما إلا بما وقد نقص العلم على
أنه لا بد من فهم غناهما ولو أجمالا ولا لم ينفع الناطق بها
في الخلاص من الخلود في النار إذا علمت أن كل من الشهادة بجميع
ما تقر من العقائد الإيمانية **فاطح** أي أنكر **المراد** يعني الخصام
في صحة جمعها المذكر ولما حوزا الفلسفة بالنسب النبوة بما رزقه الخلو
والعبادة وتناول الخلال أشار إلى الرد عليهم بقوله **ومذهب أهل**

الحق أنه **لم تكن نبوة** وهي شرعا أي بما الله تعالى لسان عاقل
هر ذكر حكم شرعي تكليفي سواء أمره بتبليغه إلا كان معه كتاب أم لا
كان له شرع متجدد أم لا كان له نسخ لشرع من قبله أو بعينه أم لا
وكذا الرسالة إلا في اشتراط التبليغ فإنه لا بد منه في مفهومها
والمراد أن النبوة بحسب ما علم من الأقوال الدينية والفقه عليه
أجماع المسلمين لم تكن **مكتسبة** أي لا تنال بحرق الكسب بالجهد والافتقار
ومباشرة أسباب مخصوصة كما رزقه الفلسفة **ولور في الخير**
أعلى أي البعد **عقبة** وهي في الأصل الطريق الماعدي في الجبل
أريد به هنا شق الطاعات وأفضلها أي ولو أقصر العبادات
العبادات المشبهة لمشتقتها في العقبات **بل ذات** أي اصطفا
النبي صلى الله عليه وسلم للنبوة واختياره للرسالة **فضل الله**
أي ترجوه وانعامه والفضل إعطاء الشيء بغير عوض لا عاجل ولا
أجل ولذا لا يكون لغيره تعالى **بوتيه** بحسن اختياره **لم يكن**
عن سبق علمه وإرادته الأزيان باصطفائه لها من البشر الذكور
الكامل العقل والركا والفطنة وقوة الحق والراي وغير ذلك
ما ذكر من الشروط العقلية والشرعية **من الله** أي بآية عن أن
يتأثر شيء لم يكن أراد عطية لانه **واهب** **المن** أي إعطائا
جمع صفة بمعنى العطية وقاها السياق أن المراد بالحق الكاملة
كالنبوة **وأفضل جميع الخلق** أي المخلوقات **على الإطلاق** المراد منه
العموم الشامل للعبودية والسفلية من البشر والجن والملائكة
في الدنيا والآخرة في سائر خلل الخير ونفوت الحال
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم والإضافة فيه لتشريف المفضل
إليه لا للاختصاص لما سيأتي من عموم بعثه صلى الله عليه وسلم
وأن جعل الضمير فيه للمكلفين كان عاما صافيا له وأفضليته
صلى الله عليه وسلم على جميع المخلوقات مما أجمع عليه المسلمون

وهو مستثنى من الخلاف في التفضيل بين الملك والبشر لقوله عليه
 السلام أنا أكرم الأولين والآخرين علي الله ولا تحزوا لأن
 أمته أفضل الأمم لقوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس وكذلك
 جعلناكم أمة وسطا أي عدولا وخيارا ولا شدة في خيرية الأمر
 إنما يحسب كما لها في الدنيا وذلك تابع لكل حال نبينا الذي
 تبعته فتفضل بها تفضيل له وأما قوله عليه السلام لا تحيروني
 علي موسى ولا تقضوا بيني وبينه ونحوه فبينا لا تحيروني بخير
 مفاضله ولا يحتاج اليه أنه قال ذلك قيل إن يعلم أنه أفضل
 خيرا احتمال كما قاله ابن اقبس ويحتمل أنه قاله تأديا وتواضعا
 قالوا يجب علي كل مكلف اعتقاد أنه صلى الله عليه وسلم أفضل
 الجميع فيعصى منكره ويتبع ويؤتبع إذا عرفت هذا الحكم اجمع عليه
من عن الشقاق أي المنازعة فيه واجزم به محققا لاحتقائه
 لأنه لا يجوز الإقدام علي ضرب الإجماع **والأول** عليهم الصلاة
 والسلام يجب أن يعتقد أنهم **يؤتبع** أي يتبعون نبينا محمد صلى
 الله عليه وسلم **والثاني** ترتيبهم فيه بعد مرتبة وأن تفاوتوا فيها
 بالنسبة للقرب منه عليه الصلاة والسلام علي ما ياتي في قوله
 وبعض كل بوضعه قد يفضل فبقية أو في العزم من الرسل أفضل
 من بقية الرسل ثم بقية الرسل أفضل من الأنبياء غير الرسل
 والواجب اعتقاد **أفضلية** الأول علي طبق ما ورد في الحكم
 به تفضيلا في الفضل **والثاني** وأجمالا في الآجالي ومنع الجمهور
 علي التبعين فيما لم يرد فيه توقف وهذا **أبهم** الناظم في
 الفاضل والمفضول لينطبق كلامه علي كل من علم كذلك
ولاحظ أي وبعد الأنبياء في الفضيلة **والثاني** الله
في الفضل في ترتيبهم تلي مرتبة الأنبياء عليهم السلام
 في الجملة فالله أعلم ولو غير الرسل أفضل من غير الأنبياء

في الترتيب

من البشر ولوطان وليا طاب بذكر وعمر رضي الله عنهما وإنما
 قلنا في الجملة لأن الذي يلي الأنبياء من الملائكة علي التفضيل
 أعلاه رؤسا وهم جبريل وميكائيل وإسرافيل وسائر الملائكة
 ما قال به جمهور أصحابنا إلا شاعرة تسكا بمثل قوله تعالى
 وأز قلنا للملائكة اسجدوا لآدم أمرهم بالسجود تعظيما له
 فلو لم يكن آدم أفضل منهم لما أمروا بالسجود له لأن الحكم
 لا يأمر إلا أفضل بخلاف المفضول وذهب القاضي وأبو عبد الله
 الحلبي في آخرين كالمعتزلة إلى أن الملائكة أفضل من الأنبياء قال
 القاضي تابع الدين ابن السبكي ليس تفضيل البشر علي الملك
 مما يجب اعتقاده ويضرب الجمل به ولولق الله سبحانه جازم المسئلة
 بالكلية لم يكن عليه أم فاهي ما كان الناس بمعرفته والسلامة
 في السكوت عن هذه المسئلة والدخول في التفضيل بين هذين
 الصنفين الكريمين علي الله تعالى من غير ورود دليل قاطع دخول
 في خطر عظيم وحكم في مكانا تسنا أهل طمأنينة وقد ورد ما
 يمنع من الدخول في ذلك لقوله عليه السلام لا تفضلوني علي
 يونس بن مقي إذا مراد به لا تدخلوا في أمر لا يعينكم والافني قبا
 طعون بانه أفضل من يونس عليهما السلام والذي ينشر له
 الصدر ويورد ويتبع له الفاضل أطارق القول بأن نبينا محمد صلى الله
 عليه وسلم خير الخلق أجمعين من ملك ولبشر وخير الناس بعد الأنبياء
 والملائكة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين
 انتهى والملائكة أجسام لطيفة نورانية قادرة علي التشكل بأشكال
 مختلفة كاملة في العلم والقدرة علي الأفعال الساقية شأنها الطاعات
 ومسكنها السموات كهر رسل الله تعالى إلى أنبيائه عليهم الصلوات
 والسلام وأماؤه علي وجهه ليسبحون الليل والنهار لا يفترون
 لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون لا يوصفون بذكورة

ولا يا نونة لعدم دليل على ذلك **هذا** المذكور من تفضل الانبياء
على الملائكة والملائكة على غير الانبياء من البشر من غير تفصيل طريق
الاشارة المرموزة وانما مر الناظم بها لانه وضع منظومته على مختار
منهمهم وأشار الى الطريق الثانية بقوله **وقوم** من الما تريد لم يقولوا
بأفضلية جملة كل فريق من تقدم على جملة كل فريق يليه بل **فصل** القول
ان فضلا أي حيث تقرر ضيق التفضيل بين الفريقين فقالوا رسل البشر
كوسى أفضل من رسل الملائكة جبريل ورسل الملائكة كاسرافيل أفضل
من عامة البشر وهم أولياؤهم غير الانبياء كما نبى بكر وعمر رضي الله
تعالى عنهما وعامة البشر أفضل من عامة الملائكة وهم غير الرسل
فهم كلمة المرشد والكروينين **وبعض** كل من الانبياء والملائكة
وجنسه قد افضل يعني أن مما يجب اعتقاده أن بعض انبياء كآوى
العرم أفضل من غيرهم وبعض أولي العزم **فصل** كلبا كلبينا محمد
صلى الله عليه وسلم أفضل من غيرهم **فصل** كلبا كلبينا محمد
أفضل ممن بقى لقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض
تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض وأن بعض الملائكة كالرسل منهم
أفضل من غيره منهم كلبا كلبينا وبعض الرسل منهم كلبا كلبينا أفضل من
غيره منهم كلبا كلبينا وهو أفضل ممن بقى لقوله تعالى الله يصطفى من
الملائكة رسلا ولو نخبنا ما أشار إليه أولا وأخرا أن نبينا محمدا صلى
الله عليه وسلم أفضل الخلوقات على الإطلاق ولبه ابراهيم ثم موسى
ثم عيسى ثم نوح ثم بقية الرسل ثم الانبياء غير الرسل ثم هم فيماليهم
متفاضلون أيضا عند الله ثم رأس رسل الملائكة ثم من يليه منهم
ثم بقية الملائكة ثم بقيتهم غير الرسل ثم هم متفاضلون أيضا
فيما بينهم **فصل** كلبا كلبينا أي بوقوع جنسها فليستفاد منه جوازها
حينئذ وهو ضروري عندنا والمجزة عرفا أمر خارق للعادة مقرون
بالتحدي مع عدم المعارضة والتحدى دعوى الرسل

استعمل

استعمل هذا التحريف على ما اعتبره المحققون في المودة من القيود
السبعة التي أولها أن يكون فعلا لله تعالى أو ما يقوم مقامه
من الترتيب ليتصور كونه تصديقا من تعالي لا يلقى به فالفعل
كنج الماء من الاصابع الشريعة والترتيب كعدم أصراق النيار
لا يراههم عليه الصلاة والسلام وتانيها أن يكون خادفا
للعادة لأن الاعجاز لا يكون بدونه وتانيها أن يكون ظهوره
على يد مدعى النبوة ليعلم أنه تصديق له ورابعها أن
يكون مقارنا لدعوى حقيقة أو حكما لانه شهادته وهو لا تكون
قبل الدعوى وخامسها أن يكون موافقا لدعوى فالتألف
لا يحد تحقيد تصديقا كخلق الجبل عند قول مدعى الرسالة
فله معجزة فلق البحر وسادسها أن لا يكون مكذبا له أن كان مما
يعتبر تكذيبه كقوله محرق نطق هذا الجمار فنطق بأنه مفتر كذاب
وسابعها أن تتعذر معارضته إلا من ثبوت مثله كما هو حقيقة
الاعجاز وزاد بعضهم ثامنا وهو أن لا يكون الخارق واقعا وفان
نقص العادات فما يقع عند قيام الساعة وفيها لا يعد مصدقا
وقد انطبق عليها قول السعدى أمر يظهر بخلاف العادة على
يرمدعى النبوة عند تحذر المنكرين على وجه يعجز المنكرين
عن الإتيان **فصل** كلبا كلبينا الآية الله أعلم وموارد الناظم رحمه
الله تعالى أن مما يجب اعتقاده أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام
أيدوا بالمعجزات أي أنبت الله نبوتهم ورسالتهم وصدقهم
بإظهار خوارق العادات على أيديهم مطابقة لدعواهم معجزة ليعارضين
ولو لا ذلك لما وجب قبول أقوالهم ولا الاقتداء بأفعالهم وأحوالهم
ولما بات الصادق في دعوى النبوة والرسالة من الكاذب وأشار
بقوله **تكرما** أي تفضلا وأحسانا من غير إيجاب ولا وجوب إلى الرد
على من أوجب عليه المعجزة كما أوجب عليه الأرسال والالتفات

فاشدة

فائدة الارسل وحي قبول قول الرسول والتكليف الذي جاء به
لعدم صدق له على دعواه وهو مبني على قاعدة التخصيص
والتيح العقلين الباطلة ان لا يجب عليه تعالى شي لا خدم من افعه
لا يستلزمها يفعل وهو يستلزم **وعقبة الباري** اي الخالق لكل
اي لكل واحد من الانبياء والملائكة دون غيرهم من الالهة **حتم**
في الاعتقاد على كل مكلف من كل ما ينقص مقامهم من حركة أو سكوت
أو قول أو فعل والحصة لغة المنع واصطلاحا ما لا يخلق الله
في المكلف الذنب مع بقاء قدرته واختياره وهو معنى قولهم في
لطف من الله تعالى بالعبد يحمله على فعل الخير وينجيه عن الشر
مع بقاء الاختيار تحقيقا للابتلاء **وفض** **غير الحق** اي خص الله
أفضله وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم عن سائرهم بما لا
يخفى حقا ولا عدا ولن الظاهر منه **ان قد تمها** به **المجيب ربنا**
اي ختم الامم ربنا بنبوته جميع الانبياء قال تعالى وخاتم النبيين
ويلزم منه ختم المرسلين ايضا لان ختم الامم ختم الارض من غير
عكس فلا تبدل نبوة ولا شريعة بعده صلى الله عليه وسلم **وعلمها**
اي وظهر ايضا بان ربنا عمر بعثته صلى الله عليه وسلم في الزمان
والمكان فارسله الى جميع المكلفين من الانس والجن اجماعا وابعاد
وما جوع والملائكة وجميع الانبياء والامر السابقة لدخول الجميع تحت
قوله صلى الله عليه وسلم بعثت الى الناس كافة ولشموك
لهم قوله من لدن آدم الى قيام الساعة وجميع الحيوانات والجمادات
حتى الى نفسه صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس وفيه رد على العيسوية من اليهود حيث زعموا
تخصيص رسالته بالعرب ومنه بعثته صلى الله عليه وسلم
كلا أو بعضا كمن نفى الاسلام كذلك فهو كافر عند الاشعرة
ان كان مكلفا وبعثته الدعوة واما عموم رساله فوج على نبينا

بسم الله

وعليه الصلاة والسلام بعد الطوفان فامرا تفاقى - لانه لم يسلم
من الهلاك الا من كان معه في السفينة على انه لو يرسل للجن
واما تسخير الجن والانس لسلطان على نبينا وعليه الصلاة والسلام
فهو تسخير سلطنة وملك لا تسخير نبوة ثم ذكر ما يترتب على ختم
النبوته صلى الله عليه وسلم وعموم بعثته بقوله **فشرعه لا يفسخ بغيره**
فيتفرع على ما ذكر ان دينه صلى الله عليه وسلم ما جاء به عن الله
عز وجل من الاحكام قرآنية كانت أو سننية كالا أو بعضا لا يرفع بشرع
غيره لا كلا ولا بعضا واما نسخ بعض شرعه ببعض الاخر فهو
ما يصرح به في قوله ونسخ بعض شرعه ببعض اجز والشرع لغة
البيان واصطلاحا تجوز الشئ أو تحريمه أي جعله جائزا أو محرما
والشارع مبين الاحكام والشرعية الطريقة في الدين والمشرع
ما أظهره الشرع والنسخ لغة الازالة والنقل واصطلاحا رفع
حكم شرعي بدليل شرعي فشرع نبينا صلى الله عليه وسلم مستقر
حتى ينسخ اي حتى ينقضي الزمان ويحول بحضور القيامة لعدم
تصور الا ان يكون به النسخ وعدم قبول زمان من الارضنة
المستقبله لوقوع ذلك فيه لقوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام
ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه ولقوله صلى الله عليه وسلم
ان ترال هذه الامة قائمة على امر الله تعالى يعني الدين الحق
لا يضرهم من خالفهم حتى ياتي امر الله ثم اشار الى الرد على
اليهود والنصارى ومن جرى مجراهم حيث زعموا ان شرع نبينا
صلى الله عليه وسلم لم ينسخ شرع احد من الانبياء بقوله
ونسخته اي نسخ شرع نبينا محمد **الشرع** كل نبي **غيره** صلى الله
عليه وسلم **وقع حتما** اي حتما لا يقبل التأويل لقوله تعالى
ومن يتبع غير الاسلام ديناً الاية والاحاديث في ذلك
كثيرة بلغت مجملها مبلغ التواتر ومراره رحمة الله تعالى

أما النسخ جائز عقلا وأفع سمعا بإجماع المسلمين فلذلك دعا على
من منعه بقوله **أول ما نسخ الله من آياته** أي الحق الذي لا ينفى أنسخ
الشرع من الذين صنعوا نسخا شرعا نبينا صلى الله عليه وسلم لشرع
غيره توسلا للقول بنفي نبوته صلى الله عليه وسلم ثم شرع في بيان
فهم قوله فشرعه لا ينسخ بغيره فقال **ولما نسخ** أي نسخ وقوع
نسخ بعض أحكام شرعه صلى الله عليه وسلم **بالبعض** أي
بأحكام بعض شرعه الآخر أي اعتقد جواز الوقوع وأما
به وشمل البعض المنسوخ وجوب معرفته سبحانه وتعالى الكفر كما
هو مذهب أهل الحق ومفهومه عدم وقوع نسخ الجميع وهو
الصحيح إجماعا وإن كان كل حكم شرعي قابلا للنسخ كالأحكام
على المختار وشمل البعض القرآن أيضا خلافا لمن منعه كإمام
مسلم إلا صنفها في **صافي** **والمن غرض** أي وليس في هذا الحكم العام
وهو تجويز نسخ بعض أحكام شرع نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
بالبعض ولو أنيقن نقص يقتضي امتناعه وشمل البعض في
النظر ناسخا كان أو منسوخا لنسخ الكتاب بالكتاب لحكم والذين
يتوفون منكم ويذرون أهواجا وصيدة لازوا جهرا بحكم
والذين يتوفون منكم ويذرون أهواجا يتربصن بالخسعت
أربعة أشهر وعشرا تأخرها نزلوا وان تقدمت تلاوة ونسخ
السنة بالسنة حديث كنت نيتكم عن زيارة القبور فزورها
والسنة بالكتاب كحكم استقبال بيت المقدس ثابت بالسنة
الفعلية باستقبال الكعبة الثابت بقوله تعالى **قوله** وحملك شطر المسجد
الحرام والكتاب بالسنة ولو أجاد على الصحيح خلافا لمن منعه كجواز
الوصية للوالدين والأقربين الدال عليه قوله تعالى كتب عليكم إذا
أحدكم الموت أن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بحديث لا
وصية لو ارتد والحق أنه لم يقع إلا بالسنة المتواترة كما شمل أيضا

ما نسخ

ما نسخت تلاوته وحكمه جميعا نحو عشرة وضعات حرمت كانت
ما يتلى فتسحق بخمس معلومات والنسخ تلاوته دون حكمه
نحو الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجهما البتة تكا لامن الله والله
عزيز حكيم كان ما يتلى فرجوا النبي صلى الله عليه وسلم المحصنين
وما نسخ حكمه دون تلاوته كماية والذين يتوفون منكم ويذرون
أهواجا وصيدة لازوا جهرا ونسخ بأربعة أشهر وعشرا والنسخ
إلى بدل كما في آيتي الانفال والحر غير بدل كقوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا إذا ناجيتم الرسول الآية فان وجوب تقديم الصدقة على
صاجاته صلى الله عليه وسلم لنسخ بالبدل والحق أن هذا القسم
لم يقع وفاقا للشافعي رضي الله تعالى عنه والبدل في هذه
الآية الجواز المطلق المصادق بالاباحة والاستحياب ولما انتهى
نصف المنظومة وقدم الكلام على وجوب الايمان بهجرات
الانبياء عليهم الصلاة والسلام نبه هنا على كثرتها لنبينا
محمد صلى الله عليه وسلم دون غيره بقوله أول التصفية ثلثة
ومعجزة أي حوارق العادة الطاهرة على يديه صلى الله عليه
وسلم الدالة على صدق نبوته **كثيرة** كثرة ما وصل إليها معجزات
أحد غيره من الانبياء مع طول مدته وقصر مدته وذلك أدلة
دليل على مزيد عناية الله به وهو دليل مزيد الشرف كشق
صدره الشريف وأخراج العلقة التي هو حظ الشيطان من
قلبه وأخباره عن المعينات كبيت المقدس وما فيه هين
ترددهم في معاصيه وسوء الهول أنه أن يصفه وكان شقا القبر
وتسليم الحجر والشجر عليه وتكليم الطيبة وتسليم الحمير في
كفه وحسين الجذع الذي يعرج كان يخطب إليه قبل أن يخذ
المنبر وروية عين قتادة حين سألت على خذته وكانت أحسن
عينيه وأمدتها نظرا وشهادة الضب بنوته وغير ذلك

علاجه ولا وصفها بالكثرة المطلقة عن التقييد بعد
معين أو مسمى إما بالحج عن الإحاطة بما وقوله **عمر** أي واضحا
مشهورات **فيها كلام الله** تعالى المسمى في عرف الأصوليين بالقرآن
وهو اللفظ المنزل عليه صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته **المتحج**
بأقصر سورة منه لا يجازوا ما في عرف المتكلمين فالمسمى به
المتحج القفي القائم بذاته تعالى المدلول للنظم المتزل وهو أفضل
معجزة صلى الله عليه وسلم وأدومها لبقائه بعد موته صلى
الله عليه وسلم إلى يوم القيامة ولا يخرج عنه شيء من معجزاته
صلى الله عليه وسلم فلذا نص عليه تفصيلا **معجز البشرا** أي
الذي يصير كل فرد من الأنسان الباشرة يعني الجلد عاجزا
عن معارضته والاثبات بمثله بل كل المخلوقات كذلك بالإجماع قل
لئن اجتمعت الأنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتوا
بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا خص الأنس والجن لأنهما
الذات تنصور **منهما** المعارضه واقتصار الناظر على البشر **لأنهم**
الذين قصدوا لذلك بالفعل ولو فرض من الملائكة معارضة كالأقوال
كذلك أيضا والوجه الذي أعجز به هو كونه في الطبقة العليا
من الفصاحة والبلاغة على ما يعرفه فصحاء العرب وعلماءهم مع
استحالة على الأفاضل عن الغيبات الماضية والآتية ورفائق
العلوم الإلهية وأحوال البيا والمعاد وغير ذلك مما لا يحصى
كأذهب إليه الجمهور ولا خلاف أنه بجملة معجزاتها **ما تنفوا** في
أقل ما يقع به الإعجاز من أبعاضه فقال القاضى عياض أن أقله
سورة أنا أعطيناك الكوثر الآية أو آيات في قدرها وظاهروها
الاستاذ أبي إسحق أن أقله أقصر سورة منه أو ثلاث آيات
منه وأما جمهورهم وأهل التحقيق **واجزم** اعتقادك وجوبا
بمعراج النبي أي بآية من جملة معجزاته صلى الله عليه وسلم

وقوع عرويه وصحة صعوده صلى الله عليه وسلم بلا برهان
بعد الأسراء به عليه بقطة بحسبه وروحه من المسجد الحرام إلى
المسجد الأقصى فصعد من صخرة بيت المقدس إلى سدرة المنتهى
وهي شاة الله حال كون العروج الذي جزمته به **كاروفا** أي مطلقا
ومما لا يوصف الذي رواه أهل الحديث والتفسير والسير والشهرة
أطراف أمد الأسامين أعني الأسراء والمعراج على ما يعجز مدلولها
استغنى الناظر رحمه الله تعالى عن التعريض لذكر الأسراء وإن كانت
الواجب التعريض له لأنه قد أنكروا الحق كما أنشأنا إليه في
التقرير أنه كان يقطة بالروح والجسد من المسجد الحرام إلى
المسجد الأقصى بشهادة الكتاب والسنة وإجماع القرن الثاني
من الأمة ومن بعدهم ثم إلى السماء بالأحاديث المشهورة و
منها إلى الجنة ثم إلى المستوى أو العرش أو طرف العالم بخيرا لو اصد
وهو أمر ممكن أضربه الصادق وكل ما هو كذلك فهو حق وممكنه
مطابق ودليل الامكان أمتا تامل الأجسام فيجوز على السموات
الحرف والالتهام كما يجوز أن على الأرض وأما ويجوز على الأنسنة
سرعة قطع المسافة كما يجوز على الطير والريح وأما عدم دليل
الامتناع وهو أنه لا يلزم من فرض وقوعه محال ولما كان نزول
براءة عارضة رضى الله تعالى عنها من جملة معجزاته صلى الله عليه وسلم
وإن كان كرامة لها أو لا يؤيدها أو لا يوجب من جهة أخرى أسأله
بقوله **وبرر** يعني أنه يجب على كل مكلف أن يعتقد براءة أمم
المؤمنين **لعمري** بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنهما
عمار أي من الألف الذي رماها به المنافقون وقد فوها
به وكان الذي تولى كبره عيسى الله بن أبي بن سلول لعنه
الله كما جاء به القرآن وانفقد عليه إجماع الأمة ووردت به
الأحاديث الصحيحة من كانت في غزوة بني المصطلق تخلفت

في طلب عقدها وكان من جنح الظفار فحمل هو وجهها ظنا انهما فيه
 ويسار القوم وزجعت فلم تجد في فرجها صفوان بن المعطل
 فحملها ولم ينظر اليها وقاد بها البعير موليا ظهره حتى ادرك بها
 النبي صلى الله عليه وسلم فرمى بها فانزل الله تعالى في برائها
 العشر آيات من أول سورة النور ثم اشار الى حكم واصلا اعتقاد
 ايضا بقوله **ومحبة** صلى الله عليه وسلم أي كل فرد من الصلابة
 الذين آمنوا به ومحبه ولو قليلا والمراد من كان صحابيا
 في نفس الامر وصل اليه علم صحته أم لا **خير أهل القرون**
 المتأخرة أي أفضلهم وأكثرهم ثوابا لانهم آووا ونصروا **ومحبة**
 وأما فضيلتهم على القرون المتقدمة غير الانبياء فلا كلام فيها
 لقوله تعالى لقد رضي عن المؤمنين والسابقون الأولون والحدث
 ان الله اختار اصحابا على العالمين سوى النبيين والمرسلين
 ولا يخفى ترجيح رتبة من لازمة صلى الله عليه وسلم وقاتل
 معه أو قتل تحت رايته على من لا لم يلزمه أو لم يحضر معه
 مشهدا أو على من كلفه يسيرا أو ماشاء قليلا أو رآه على بعد
 أو في حال الطفولية وان كان شرف الصفة حاصرا للجميع وأما
 أفضل الصحابة فيما في التصريح به في قوله **ومحبة** من ولى
 الخلافة والقرن أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر
 من الأمور المقصورة وسمى قرنا لأنه يقرن أمه بأمة وعالمها
 بعالم جعل اسم الوقت أو لأهله فقرنه صلى الله عليه وسلم
 مدة أصحابه من البعث إلى آخر من مات منهم وهي مائة وعشرون
 سنة أو نفس أصحابه عليه السلام وقرن التابعين من سنة مائة
 إلى نحو سبعين وقرن أتباع التابعين ثم الحدود والعشرين
 ومائتين والله اعلم وقوله **فاسمع** بكلمة **فاسمع** يعني أنت
 رتبهم تلى رتبة الصحابة من غير تراخ كبير والتابعي من تلى

الصحابة

الصحابي الذي تلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم
 حياته وصنابه لقاعا على غير وجه خرق العادة وقيل
 لا يكفي مجرد اللقاء بل لا بد من الصفة لمزيد لقائه
 صلى الله عليه وسلم على لقاء غيره من صحابائه
 ولا يشترط فيه التميز ولو شرط في الصحابي لمزيد
 شرف الصفة **فتابع** يعني أن رتبة تابع التابعين
 تلى رتبة التابعين في الفضل والاصل في هذا الترتيب قوله
 صلى الله عليه وسلم خير أمي القرن الذين يلوني ثم الذين
 يلونهم ثم الذين يلونهم فيه أن الصحابة أفضل من التابعين
 وأن التابعين أفضل من أتباع أتباعهم والجمهور على أن
 هذه الأفضلية بالنسبة إلى الأفراد وظاهره أن ما بعد القرون
 الثلاثة في الفضيلة سواء لأمرية لا حدها على الآخر وذهب
 جماعة إلى تفاوت بقية لقرون بالسبقية فكل قرن أفضل من
 الذي بعده إلى يوم القيامة لحديث ما من يوم إلا والذي بعده
 شرفه وانما يسرع بخياركم وأشار إلى حكر وأب
 الاعتقاد أيضا بقوله **ومحبة** أي أفضل أصحابه صلى الله
 عليه وسلم عن الأطلاق **من ولى** أي نفر الذين ولىوا
الخلافة العظمى وهي النيابة عنه صلى الله عليه وسلم
 في عموم مصالح المسلمين من إقامة الدين وصيانة الدين
 المسلمين المقدرة مدتها بقوله صلى الله عليه وسلم
 الخلافة بعدى ثلاثين سنة ثم تصير ملكا عضوضا
 وهذا صريح في أن الأئمة الأربعة أفضل الصحابة
 لاحت هذه المدة كانت دور ولا يتهم واليه هذا الفضل
 ذهب الجمهور خلافا لما نقله المازني عن طائفة من عرق
 المفاضلة بينهم وهو قاطع كما قاله له أمضا الاستعصى

رضي الله تعالى عنه في الظاهر والباطن **وأما** أي شأت
الخلفاء الأربعة في تقاوتهم وترتيبهم **في الفضل** معنى
كثرة الثواب أو العلم أو الشجاعة **ما لا يافى** أي على حسب
تقاوتهم فيها فالأسبق فيها أكثرهم فضلا ثم التالي فالثاني
كذلك عند أهل السنة وأما هم أبي الحسن الأشعري
وأبي منصور الماتريدي فأفضلهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان
ثم علي رضي الله تعالى عنهم قال السعد علي هذا وجدنا
السلف والخلق والظاهر أنه لو لم يكن لهم دليل
على ذلك لما حكموا به والنظر صريح في الرد على الخطابية
في تقديم عمر والراوندية في تقديم العباس ابن عبد المطلب
والشيعة وأهل الكوفة وبعض أهل السنة وجمهور
المعتزلة وقول مالك الأول بتقديم علي وعلى عثمان
رضي الله عنهم **بهم** أي يلي آخر الأربعة
الخلفاء في الأفضلية على الغير **قوم** أي رجال **كرام** جمع
كريم وهو كريم النفس رفيع النسب **برورة** جمع برورة
الحسن **قد تم** أي ستة **تمام العشرة** المبشرين بالجنة
الذين من جملتهم المشايخ الأربعة السابقون وهم
طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ابن عمه
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن بن
عوف وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأبو
عبيدة بن الجراح ولم يرد في تفاوت بعضهم على
بعض في الأفضلية فلا قائل به لعدم التوقيف
وتخصيص هؤلاء العشرة بشرة حديثهم
الجامع لهم وأما المبشرون بالجنة أكثر ثم هذا
مع قطع النظر عن القرابة الشريفة والتقدم في الإسلام

والهجرة

والهجرة بدليل قوله أنا والسابقون فضلهم نساعرف
فأجل غزوة بدر رتبهم تلي رتبة الستة من العشرة
سواء استشهدوا فيها أو لا وبدر اسم لوادي ولبن
فيه وكانوا ثمانية وسبعة عشر رجلا من الأنس قبل
وسبعون من الجن وثلاثة آلاف من الملائكة وما أشعر
به ظاهر المتن من أن الستة أفضل من الملائكة الذين
مضروها يروى ما تقدم من أن رتبة الملائكة تلي
رتبة الأنبياء في الأفضلية نعم الملائكة الذين شهدوا
بدر أفضل من لم يشهدوا منهم وقياسه أن يقال
كذلك في مؤمن الجن وأما من يوصف بدر وهو **العظيم**
الثاني عن غزواتها **الأخيرة** خربين أذ عزوا ثلثة
أعظمهن وسطاهن حضور الملائكة والجن فيها مع الأنس
فأجل غزوة بدر جبل معروف بالمدينة رتبهم تلي
رتبة بقية أهل بدر والمراد من شهدوا من المسلمين
سواء استشهدوا بالأسبعين أم لا وكان أهلها ألفا
بثمانمائة من المنافقين الذين جمع بهم عبد الله بن أبي
أبي سبلول **فبيعة** أي فريسة أهل بيعة **الرضوان** تلي
رتبة أهل أحد وقيل لها بيعة الرضوان لقوله تعالى
لقد رضي الله عن المؤمنين وكانوا ألفا وأربعمائة وقيل
فهم سمانه خرج بهم النبي صلى الله عليه وسلم لزيارة
البيت فصدده المشركون فأرسل فلانهم عثمان
للصلح فشاع أنهم قتلوه فقال عليه الصلاة والسلام
عند ذلك لا أبرح حتى تاجزهم الحرب ودعا الناس
عند الشجرة للبيعة على الموت أو على أن لا يفروا فبايعوه
على ذلك ولم يختلف عن الجدة بن قيس وكان منافقا

أضياء تحت بطن ناقه وهو ابن عم البراءين معروف وكان
من المؤلفات قلوبهم أيضا ويقال أنه ناب وحسن أسلامه
ثم تبينت حياة عثمان فصالحهم النبي صلى الله عليه وسلم على شرط
ورجع إلى المدينة **والسابقون** الأولون الذين صلوا إلى
القبليتين كما قاله أبو موسى الأشعري وغيره من الأماهير
فصل أي أرجحهم في كثرة الثواب على غيرهم حين
لم يشاركهم فيما ذكر **فصاعق** أي عرف من نص القرأت
كقوله تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين
والأنصار الآية لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح
ومما وقاتل **هذا وفي تعديهم** يعني الوصف المقبول
المنطبق عليهم **قد اختلف** أي اختلف العلماء فيه
فقال الشافعي هم أهل بيعة الرضوان وقال محمد بن عبد
القرظي وجماعة هم أهل بدر والمفضل في جميع هذه المراتب
الجملة على الجملة لا الأفرار على الأفرار وبعض أهل هذه
المراتب ربما دخل في بعضها وربما دخل في الجميع فقد يكون
سابقا خليفة بدر يا أحد يارضوا بنا كالشايخ الأربعة
فان عثمان رضي الله عنه بدرى أجر الأحرار أفريقية
البدرى من حيث هو أخرى مثلاً وان اتخذ محل الزيتون
وكذلك الباقي وقد علم من النظرات التفضيل
إما باعتبار الأفراد فأبو بكر هو الأفضل ثم عمر ثم عثمان
ثم علي وأما باعتبار الأصناف فأفضلهم الخلفاء الأربعة
ثم الستة الباقية من العشرة ثم بقية البدرين ثم
بقية اصحاب أئمة ثم بقية أهل بيعة الرضوان بالمدينة
وهو في كلام الشمس البرماوى وأما تفضيل الزوجة
الشريفة فافضلهن خديجة وعائشة وفي أفضلها

علاق

خلاف صحيح ابن الهادي تفضيل خديجة وفاطمة فتكون أفضل
من عائشة كما سئل السبكي عن ذلك قال الذي تختاره وفتدين
الله به أن فاطمة بنت سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
أفضل ثم أمها خديجة ثم عائشة واختار السبكي أن مريم
أفضل من خديجة لقوله عليه الصلاة والسلام خير نسائه
العالمين مريم بنت عمران ثم خديجة بنت خويلد ثم فاطمة
بنت محمد صلى الله عليه وسلم ثم آسية بنت مزاحم
أمرأة فرعون والاختلاف في نبوتها وقال شيخ الإسلام
في شرح البخاري الذي اختاره لأن أن الأفضلية
محمولة على أحوال فعائشة أفضلهن من حيث العلم
وخديجة من حيث تقدمها وأما عائشة فهي الله عليه
وسلم في المهمات وفاطمة من حيث القراءة ومريم
من حيث الاختلاف في نبوتها وذكرها في القرآن
الأنبياء وآسية امرأة فرعون من هذه الحجة لكن
لم تذكر مع الأنبياء وعلى ذلك تنزل الأختار الواردة
في فضيلتهن وهذا جيد ان قلنا أن التفضيل بالأحوال
وهيزة الخصال الجميلة وأما ان قلنا أنه باعتبار كثرة
الثواب فالأقرب الوقف كما هو قول الأشعري وفي
كلام البرهان الخليلي أن زينب بنت جحش تأتي
عائشة رضوان الله تعالى عليهما ولم يقف أبستادنا
على نفس في باقيةهن ولا في مفاضلة بعض أبنائه
الذكور على بعض ولا في المفاضلة بينهم وبين
النساء الشريفات سوى ما شرف الله به الذكور
على الإناث مطلقاً ولا بينهم سوى فاطمة فإنها
أفضل بناته الكريمات ولا بين باقي البنات

سوى فاطمة مع الزوجات الطاهرات وإن جرت علة
فاطمة بالبضية في الجمع قال لوقف أسلم والله أعلم
ولما ذكر أن الصحابة خير القرون احتاج إلى الجواب
عما وقع بينهم من المنازعات الموهمة قد خافى حقهم
وأن لم يكنوا معصومين فقال **وأول النشاج** أي القاصم
الذي ورد عنهم صحيحا بالسند المتصل متواترا كان أولا
مشهورا كان أولا وأما ما لم يصح وروده عنهم
فهو مردود لذاته لا يحتاج إلى تأويل والمراد من
تأويله أن يصرف إلى محل حسن حيث كان مكان التحسين
الظن بهم وحفظهم بما يوجب التفضل والتفسيق كإمامة
فاطمة لا يكره في الله عنهما حين منعها صيرتها
من أبيها فتوول على أنها لم يبلغها الحديث الذي رواه
لها الصدوق ولم يخرج واحد منهم عن العداوة
عما وقع بينهم لأنهم يتحدون ولا يسلك هذا المسلك
في بقية القرون الفاضلة بل كل من ظهر عليه قارع حكم
عليه قارع حكم عليه بمقتضاه من كفر أو فسق أو بدعة
وأما قال **أن حصة فيه** أي أن قدر ذلك لأن الحديث
عما جرى بين الصحابة من الموافقة والمخالفة ليس
من العقائد الدينية ولا من القواعد الكلامية
وليس مما ينتفع به في الدين بل ربما أضر باليقين
لا يباح الخوض فيه إلا لتعليم أولاد على التعصبات
أو تدريس لتب تشغل على تلك الآثار وأما العوام
فلا يجوز لهم الخوض فيه لفرط جهلهم وعدم
معرفة بهم بالتأويل **واجتب** أي ويجب عليه
حال خوضك فيما تشجر بينهم مجيبا كنت أو سائلا

أن

أن تحت **داه الحسد** أي داه هو الحسد لقوله
عليه الصلاة والسلام الله الله في أصحابي
لا تتخفواهم عرضا من بعدى من أذاهم فقد أذا في
ومن أذا في فقد أذى الله ومن أذى الله يوشك
أن يأخذة وفي رواية لا تسبوا أصحابي من سب
أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا **ومالك** ابن أنس
وسائر أي وباقي **الأئمة** الملهودين يعني أمية
المسلمين كابن عبد الله محمد بن إدريس الشافعي
وأبي حنيفة العمامة ابن ثابت وأبي عبد الله أحمد
بن حنبل رضي الله تعالى عنهم وألأولي جعل آل الكمال
ليدخل كالنوري وابن عيينة والأوزاعي خصوصاً أما
أهل السنة أبو الحسن الأشعري المتقدمة طريقته
في العقائد عندنا على غيره وأبو منصور الماتريدي
كزا أي مثل من ذكر في الهداية واستقامة الطريق
وأبو القاسم بن محمد الجنيدى الزاهد سيد القبوة
علما وعلملا وكان على مذهب أبي نوري صاحب الشافعي
وكزا أصحابه فيجب أن يعتقد أن مالكاً ومن ذكر معه
هؤلاء الأئمة التي هي خير الأئمة فهم خيارها
بعد من ذكر من الصحابة ومن معهم **فواجب**
عند الجمهور على كل من لم يكن فيه أهلية
الاجتهاد المطلق **تقليد** أي الأخذ بمذهب
حبر أي عالم مجتهد منهم في الأحكام الفرعية
يخرج من عهد التكليف بتقليد أيهم شا فاقبلا
كان أو مفضولاً هيا كان أو ميتاً بقا قول

لأن المذاهب لا تموت بمرت أصمى بها كما قاله
الشافعي رضي الله تعالى عنه والأصل في هذا
قوله تعالى فاسألوا أهل الذكر أن كنتم لا تعلمون
فأوجب السؤال على من لم يعلم وذلك لتقليد
العالم ثم لا بد من كونه يعتقد ذلك المذهب أبج
من غيره أو مساويا له وأن كان في نفس الأمر
مرجوحا وقد انعقد الإجماع على أن قلدر في الفروع
ومسائل الاجتهاد واحد من هو لا إلا مئة بعد
تحقق ضبط مذهبه بتوفر الشروط وانتفاء التوائغ
برؤ من عهدة التكليف فيها قلدر فيه وأما التقليد
في العقائد فقد علمته صدر هذه المنظومة
كذا يعني وجوب تقليد جبر من هو **حكي القوم** يعني
أهل الأصول **بلفظ** أي قول واضح **يفهم** وما
كان مذهب أهل الحق أثبات لرامات الأولياء
أشار لذلك بقوله **وأثبت للأولياء** جمع وليا ولي
وهو العارف بالله تعالى وبصفاته حسب الأماكن
المواظب على الطاعات المحتجب للمعاصي المعرض
عن الانهماك في اللذات والشهوات المباحة فهو
من تولى الله سبحانه وتعالى أمره فلم يكله
إلى نفسه ولا إلى غيره لحظا أو الذي يتولى عبادة
الله تعالى وطاعته فديارته تجرد على التوالت
من غير أن يتخللها عصيان وكلا المعنيين وأما
تحقيقه حتى يكون الولي وليا عندنا في نفس
الأمر و مراد المصنف أنه يجب على كل مكلف أن
يعتقد **الكرامة** أي حقيقة بها بمعنى جوارها وقومها

لهم كازهب إليه جمهور أهل السنة والكرامة أمر
خارق للعادة غير مقرون بدعوى النبوة ولا هو
مقدمة لها يظهر على يد عبد ظاهر الصلاح مدثر
لتابعة نبي كلف بشريعته مصحوب بصحيح الاعتقاد
والعمل الصالح علم بها أو لم يعلم فدخل في قولنا
أمر خارق جنس الخوارق وخارج بغير مقرون بدعوى
النبوة المعجزة وبني مقدماتها الأدهاس وبظهور
الصلاح ما يسمى معونة ما يظهر على يد بعض العوام
وبالترام متابعي نبي ما يسمى أهانة كالخوارق المولدة
لكذب الكاذبين كبصق مسلمة في الدر وبالمصحوبة
بصحيح الاعتقاد الاستدراج كخروج الشجر من جهات
عذرة أحيى أصمى بنا على الجواز بأن ظهور الخارق المذكور
أمر ممكن في نفسه وكل ما هو كذلك فهو صالح الشمول القدر
لا يجاده ودليل جواز ذلك الأمر وأما أنه لا يلزم من
فرض وقوعه محال وأصحوا على الوقوع بما جاء في الكتاب من
قصة مريم ولادتها غيبى عليها السلام دون زوج
مع كفاية زكريا لها وما وقع لها وقصة أصحاب الكهف وشتم
سنيان بلا طعام ولا شراب وقصة أصف وصحيته بالعرش
قبل أن تدار طرف سيدمان عليه السلام إليه وما وقع من
كرامات الصحابة والتابعين إلى وقتنا هذا وليست الولية
مكتسبة كالنبوة **ومن نقاها** يعني الكرامة وقال بعدم مبارزها
كالاستاذ وأبي عبد الله الحلي من أهل السنة وجمهور المعتزلة
نسكابا لأنه لو ظهرت الخوارق من الأولياء لا تبس النبي بغيره
لأن الخارق إنما هو المعجزة ولأنها لو ظهرت لكذبت بكثرة الأولياء
وخرجت عن كونها خارقة للعادة والفرص كونها كذلك

أيند كلامه أي امره عن اعتقادك أو ليس في وقوعها
التباس النبي بغيره للفرق بين المعجزة والكرامة باعتبار دعوى
النسبة والتقدم في المعجزة دون الكرامة وأما قولهم أنها
لوقهرت لكثرة الخلق فمما به المنع لأن غاية استمرار نقص
العادات وذلك لا يوجب كونه عادة وإنما إلى رتبة قول
المعزلة أيضا أن الدعاء لا ينفع بقوله **وعندنا** أهل السنة
أن الدعاء وهو دفع الحاجات إلى رافع الدرجات **ينفع** ما نزل
وما لم ينزل فينفع الأحياء والأموات ويضرهم والنجف
الخير وهو ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه فالدعاء يوم
إلى المطلوب ولو صدر من كافر حديث أنس رضي الله عنه
دعوة المظلوم مستجابة وإن كان كافرا والفقهاء على قسمين
مبهم ومعلق فالمعلق لا استحالة في دفع معلق رفعه منه على
الدعاء ولا في نزول معلق نزوله منه على الدعاء وأما
المبهم فالدعاء وإن لم يرفع رفعه لكن ربما أتاب الله العبد
على دعائه برفع أو أنزل بالداعي لطفه فيه والداعي ترتب
نفع للداعي أو لغايره على دعائه عاجلا أو آجلا يخرج عن
العبثية ومننا الاعتقاد بنفع الدعاء **كأن القرآن وعدا**
أي لأن الله وعده في القرآن حال كون ذلك الوعد
به **يسمع** من تلاوته قال تعالى وقال ربهم ادعوني
استجب لكم وإذا سألك عبادي غني فأني قريب استجب
دعوة الداع إذا دعان واطلقها تين الآية
يقدره قوله تعالى فيكشف ما تدعون إليه أن شاء
فالمراد الإجابة المصترح بها وحديث مناجاة موسى
عليه السلام وإن دعوني استجب لهن فاما أن يروى
عاجلا وأما أن أصرف عنهم سؤا وأما أن أدخره

لهم في الآخرة وفي كلام بعضهم أن الإجابة تنوع فتارة
يقع المطلوب بعينه على الفور وتارة يقع ولكن يتأخر
لحكمة فيه وتارة تقع الإجابة بغير عين المطلوب حيث
لا يكون في المطلوب مصلحة ناضرة وفي الواقع مصلحة ناضرة
أو أصح منها فخصيص القرآن لتواتره لا لقصره للدلالة
عليه فقد دعا صلى الله عليه وسلم ربه سبحانه وتعالى في مواطن
كثيرة كيوم بدر وعلى قاتلي أهل بدر معونة وعلى المستهزئين
وأجمع عليه السلف والخلف ومن أذاب الدعاء تحرر الأوقاف
الفاضلة كالسجود وعند الأذان ومنها تقديم الوضوء والصلاة
واستقبال القبلة ورفع الأيدي وتقديم التوبة والاعتراف
بالذنوب والأخلاق وأفتتاحه بالحمد والثناء والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم والسؤال بالاسماء الحسنى وختمه
بالصلاة والسلام على صلى الله عليه وسلم ومجملها في وسطه
أيضا والله أعلم ثم إنه على مسئلة من السمعيات يجب
اعتقادها بقوله **بكل عبد** مكلف من البشر مؤمنا كان
أو كافرا ذكرا كان أو أنثى حرا كان أو رققا **حافظون** لما
يصد منه من قول أو فعل أو اعتقادها كان أو عزمها
أو تقريرا **وكلوا** أي وكلهم الله تعالى بالعبد لا يفارقونه ولو كان
وبيت فيه جرس أو طيب أو صورة أو ما حديث لا تدخل اللذنة
بيتا فيه جرس وغوه فالمراد من اللذنة الرحمة لا الحفظة إذ لا
يفارقونه بسبب شيء من ذلك إلا عند إحدى شيئين
حاجات الغائظ لها لاجابة والنفس كاجاء ذلك في حديث ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما وعطف على حافظون لتفسير قوله **وكاتبون**
خير أي أحسنهم الله سبحانه وتعالى لذلك هذا ما صرح به
المصنف رحمه الله تعالى في شرح الكبير والذي في الصغير أن العطف

للتغايير لا ذكره بعضهم من أن المعصيات في قوله تعالى له معصيات من بين يديه
 ومن خلفه يغفلونه من أمر الله غير الكائنين قال القرطبي ويقويه
 أنه لم يقل أن الحفظة يفارقون العبد ولا أن الحفظة الليل غير
 حفظة النهار ولا أنهم لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكفاد في السؤال
 منهم عن حالة الترك دون غيرها في قوله تعالى تركتم عبادي وعنده
 الطبراني أن عثمان سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عدد ملائكة
 الموكلين بالآدمي فقال لكل آدمي عشرة بالليل وعشرة بالنهار
 واحد عن يمينه وآخر عن شماله واثنان بين يديه ومن خلفه واثنتان
 على حاجبيه وآخر فابخر على ناصيته فان تواضع رفعه وان
 تكبر خفضه واثنان على شفتيه ليس يحفظان عليه إلا الصلوة
 على محمد صلى الله عليه وسلم والعاشري مرسه من الحية أن تنقل
 فاه ويؤخذ من الحديث أن كل عبد وكل بهيمة جمع من المخلقة هذا هو جعل الله
 للتفسير وأما ما جعله للمغيرة فهو للمطابقة قوله بكل عبد لائت كل
 واحد من العباد أنما عليه مكان وهما الوقيب والعشيد من ملائكة الليل
 والنهار والكتب حقيقي بالة وقرطاس ومداد يعلمها الله سبحانه
 حملا للنصوص على ظواهرها فوق حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أتته لطف الملكين الخافضين حتى اجلسهما
 على الناحيتين وجعل لسانه قلميها وريته مدادهما وخرجه الذي يلي من حديثي على
 بلق لسان الأيمن قلمي الملك وريته مداده والمراد بالناحيتين أسفل الأضراس
 الأيمن والأيسر وقيل كلهما من الألسان عاتقاه وقيل دقنه وقيل شفتاه
 وقيل عنقته من حديث معاذ من الألفية ما ليس في غيره وهذا الحسات من
 ناحية اليمن أمير أو أيد على ما تب التسيات من ناحية اليسار فان شئ كان
 أحدهما على أمانه والأخر وراءه وان فقد كان أحدهما يمينه والأخر على يساره
 وان رقد كان أحدهما عند رأسه والأخر عند رجله كما روي عن مجاهد
 لا يتغيران مادام حيا وقيل بل لكل يوم ليلة فلما يتعاقبان عند صلاة العصر

سواله صلى الله عليه وسلم عن موته واما اسناد التوفي اليه تعالى
في قوله الله يتوفى الانفس حتى موتها فلا ريب الخالق الخفي الموجد له ولما
بأسره ملك الموت اسند اليه كقوله تعالى قل يتوفاكم ملائكة الموت الذي
وكل بكم كنسبته الى اعوانه لما جثتم نزعها في قوله توفى رسلا ولما
كان مذهب اهل الحق اتخاذ الاجل وعدم قبوله الزيادة والنقصان كما وردت
به الآثار اشار الى ذلك بقوله
أي بانها اجده خبر قوله
الواقع مبتدأ أي كل ذي روح يفعل به ما يرهق روحه
يعني ان مختار اهل السنة وجوب اعتقاد أن الاجل بحسب علم الله تعالى
واحدا لا تعدد فيه وان كل مقتول ميت بسبب القضاء عمره وعند
حضر اجله في الوقت الذي علم الله في الازل حصول موته فيه
فيه بلا محاربه تعالى وخلقه من غير مدخلية للقاتل فيه لا مباشرة ولا تورا
وانه لو لم يقتل لجاز ان يموت في ذلك الوقت وان لا يموت من غير
قطع بامداد العمر ولا باطوت بدل القتل لبطل ان الله تعالى
قد حكم باجالة العباد على ما علم من غير تردد وانه اذا جاء اجلهم
لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون في آيات واحاديث دالة على
أن كل حيوان يستوفي اجله من غير تقدم عليه ولا تأخر عنه وحديث
ان بعض الطاعات يزيد في العمر لا يعارض القواطع لانه
لا يخرجه خبر اجراء ان الزيادة فيه بحسب الخير والبركة او بالنسبة
الى ما اثبتته الملائكة في صحفها فقد ثبت فيها الشيء وطلق
وهو في علم الله تعالى مقيد ثم يؤل الى موجب علمه سبحانه على
ما يشير اليه قوله تعالى في محمدا الله ما يشاء وثبت عند اهل الكتاب
المعتبر انما هو ما تعلق العلم الا لزم بلوغه فهذا ما عليه اهل
الحق من مذاهب المذاهب كذهب الكوفي من المعتزلة
أن المقتول ليس ميت لا القتل فعل العبد واطوت قوله تعالى
وان لم يموت فاطت له اجالات القتل واطوت وانه لو لم يقتل